

## العلاقة التبادلية بين الائتمان المحلي ومعدل الفائدة والتضخم في الأردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦)

م.م. عمر عبدالله محمد  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة تكريت  
oabd995@gmail.com

م. إبراهيم عبدالله جاسم  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة تكريت  
ib.abd83@gmail.com

### المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم في الأردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦). وذلك من خلال اعتماد أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بعد ان تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع واختبار سببية جرانجر واختبار المقدرات القصيرة والطويلة الأجل للنموذج.

وتوصل البحث الى وجود علاقة عكسية معنوية متجهة من الائتمان المحلي الى معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، وكانت نتائج اختبار الحدود (Boud Test) غير محسومة وبالتالي لا يمكن الجزم بوجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. الكلمات المفتاحية: الائتمان المحلي، معدل الفائدة والتضخم، اختبار (ARDL).

## The Reciprocal Relationship between the Domestic Credit and the Rate of Inflation and Interest in Jordan for the periods 1991-2016

Lecturer: Ibrahim Abdullah Jasim  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

Assist. Lecturer Omar Abdullah Mohammed  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

### Abstract:

This research aims to study the correlation between the domestic credit, provided to the private sector as a percentage of the gross domestic production GDP, and the nominal interest rate and the inflation rate in Jordan for the periods 1991-2016. The research adopts the autoregressive distributed lag model ARDL, using the augmented Dicky Fuller test, Granger causality test, and the long term and short term capabilities test of the model.

The study found that there is a significant inverse relationship from the domestic credit to the nominal interest rate and the inflation rate. The results of the Boud Test were not decisive; so there is not possible to establish a common integration relationship and a long term equilibrium relationship between the variables.

**Keywords:** Domestic Credit, Inflation and Interest Rate, ARDL Test.

## المقدمة

شهدت المجتمعات البشرية تطورات سريعة ومتلاحقة لذلك فإن التنمية الاقتصادية أصبحت الهدف الذي تسعى الى تحقيقه هذه المجتمعات، فهي عملية شاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي ظل الأحداث العالمية المتسارعة ظهر توجه جديد لدور الدولة من مسيطر على النشاط الاقتصادي الى منظم للحياة الاقتصادية وخاصة في الاقتصاديات المتقدمة.

وتعاني الاقتصاديات النامية ومنها الاقتصاد الأردني من مشكلة التمويل لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الجديدة في القطاع الخاص وبناء استراتيجية مناسبة تمثل الركيزة الأساسية لعملية النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن دراسة العلاقة بين الائتمان المحلي (LC) الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة الاسمي (I) والتضخم (F) في الأردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦). لمعرفة كيف تؤثر المتغيرات بعضها على بعض من خلال اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

**مشكلة البحث:** تعاني الاردن من مشكلة حقيقية في موضوع تمويل المشاريع الخاصة بسبب نقص الموارد المالية مما اثر سلباً على علاقة الائتمان المحلي بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

**هدف البحث:** يهدف البحث الى التعرف على مدى وجود علاقة تبادلية بين الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة الاسمي والتضخم في الأردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦) من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في استخدام بعض الاختبارات القياسية لتحديد الفجوات الزمنية المناسبة لاختبار العلاقة التبادلية بين متغيرات البحث.

**فرضية البحث:** يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

١. توجد علاقة بين الائتمان المحلي ومعدل الفائدة الاسمي والتضخم.
  ٢. توجد علاقة سببية تتجه من الائتمان المحلي الى معدل الفائدة الاسمي.
  ٣. توجد علاقة سببية تتجه من الائتمان المحلي الى معدل التضخم.
  ٤. توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.
- منهجية البحث:** تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتتبع التطورات في متغيرات البحث في مدة الدراسة، واعتماد المنهج الإحصائي لتحديد العلاقة السببية التبادلية بين المتغيرات المدروسة.

## أولاً. الإطار النظري للبحث

١. **ماهية الائتمان المحلي:** إن الائتمان المحلي هو الإطار الذي يتم فيه تنظيم التسهيلات المصرفية من خلال تحديد أولويات الاستثمار بما يضمن تحقيق الأرباح والتنمية الاقتصادية في البلد. وقد عَرَفَ البنك الدولي الائتمان المحلي بأنه الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص كالقروض والأوراق المالية والمقبوضات والتسهيلات التجارية مقابل ضمانات بعملية السداد (<https://data.albankaldawli.org/indicator>). أو هو الكيفية التي يقوم بها البنك التجاري بتمويل العميل (فرد أو شركة) أما من خلال منحة قرض بشكل مباشر أو على شكل حسابات مدينة أو مكشوفة خلال مدة زمنية محددة يتفق عليها الطرفان، يقوم المقرض بنهاية المدة بالوفاء بالتزامه وذلك من خلال عائد معين يحصل عليه البنك يعرف بمعدل الفائدة (ابو كمال، ٢٠٠٧: ٧٤).

وتعد الثقة التي يمنحها البنك التجاري لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود لمدة زمنية محددة يتفق عليها الطرفين يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته مقابل عائد لذلك (زايدة، ٢٠٠٦: ٢٣) وبالتالي فإن الائتمان المحلي من أخطر العمليات التي يقوم بها البنك التجاري والتي تتعلق بقدرة المقترض على السداد مع الفائدة المستحقة في الوقت المناسب، حيث يعد قرار منح الائتمان من أصعب القرارات التي تتحملها إدارة البنك ومن محددات نجاح البنوك وهذا الائتمان بمثابة المصدر الرئيس لدخل لديها (عبد الحميد، ٢٠٠٨: ١٠٣).

ويعد الائتمان المحلي من محركات عملية تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية، فارتفاع حجم الائتمان يسهم بشكل فعال في دفع عملية النمو الاقتصادي وتطوير سوق المال المحلي وتنفيذ مشاريع إنتاجية وخدمية وتوفي الاستقرار والأمن المالي (Maitah et al., 2012). وعادة ما يتعرض الائتمان المحلي الى مخاطر متنوعة وفقاً لنوع المصدر لذلك يمكن حصر مخاطر الائتمان بالآتية: (Titman et al., 2011: 650)

- مخاطر المقترض: أي تلك التي ترتبط بطبيعة نشاط الشركات والأفراد وطبيعة عملها.
- مخاطر صناعية: وترتبط بنوع الصناعة ونوع المنتجات التي تقدمها الشركة والأفراد.
- مخاطر السيولة: وترتبط باحتمال تأخر المقترض في عملية السداد.
- مخاطر الاقتصاد الكلي: وتكون من خلال الارتباط بالبيئة الاقتصادية العامة كانهخفاض معدلات النمو ومخاطر السياسة وتغير القوانين.

٢. **ماهية معدل الفائدة:** يعبر معدل الفائدة عن المبلغ الذي يدفعه المقترضون نتيجة لاستخدامهم الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة، وعادة ما يطلق عليه (سعر الائتمان) ويختلف عن أسعار السلع والخدمات بأنه سعر نسبي بين تكلفة النقد للقرض والمبلغ المقترض ولمدة سنة واحدة، ويمثل هذا السعر تكلفة عندما يتم دفعه على الودائع المصرفية وإيراداً عندما تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض (Sandler, 2001: 47). ولا بد من التمييز بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل الفائدة الحقيقي، فالاسمي المتعارف عليه في البنوك التجارية وسائر المؤسسات المالية الأخرى، أما الحقيقي فيمثل المعدل الاسمي مطروحاً منه التضخم. ولمعدل الفائدة وظائف متعددة يمكن حصرها بالآتي: (عبد المنعم وسعد الدين، ٢٠٠٣: ١١٥)

- إن سعر الفائدة يمثل ضماناً لتدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض الى الأخرى ذات العجز مما يشجع زيادة الادخار لأغراض استثمارية ويؤدي الى تنشيط الإنتاجية.
- سعر الفائدة في سوق المنافسة الكاملة يحقق كفاءة أكبر في استخدام الموارد الاقتصادية من خلال توجيه الأموال نحو المشروعات الاستثمارية التي تعطي مردودات أعلى.
- يعد من المتغيرات الأساسية التي تؤثر في الطلب على النقود ويمكن أن يحقق التوازن في سوق النقود بين عرض النقد والطلب عليه.
- يمكن للبنك المركزي ومن خلال معدل الفائدة أن يعالج الاختلالات والأزمات التي تصيب الاقتصاد القومي.

٣. **ماهية معدل التضخم:** يعبر التضخم عن حركة ارتفاع الأسعار التي تتصف بالاستمرار الذاتي نتيجة لحصول فائض في الطلب يفوق قدرة العرض والزيادة في كمية النقود والتيار النقدي (الزبيدي، ٢٠٠١: ٣٢)، أو هو ارتفاع الأسعار بصورة مفاجئة نتيجة لزيادة الإنفاق النقدي بنسبة أكبر من زيادة عرض السلع والخدمات (الشافعي، ١٩٩٠: ٩١) وللتضخم أسباب متعددة أهمها:

- زيادة المعروض النقدي من خلال الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- التوسع في منح الائتمان لغرض تحريك عجلة الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار (في حالة عجز العرض عن تلبية الطلب).
- في حالة الانتعاش يتم تحويل المدخرات الى الاستثمار ويؤدي ذلك إلى زيادة الدخل وزيادة مخصصات الاستهلاك والطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- تطور قطاعات اقتصادية على حساب القطاعات الأخرى فالقطاعات المتطورة تزدهر ويزداد الطلب على منتجاتها الأمر الذي يدفع الأسعار بالارتفاع في حين إن القطاعات المتخلفة تبقى على حالها بدائية ومن ثم ترتفع أسعار منتجاتها نتيجة حالة من الفوضى في الأسعار وليس لزيادة الطلب وتسود حالة من ارتفاع الأسعار الكلية لاسيما في البلدان النامية.

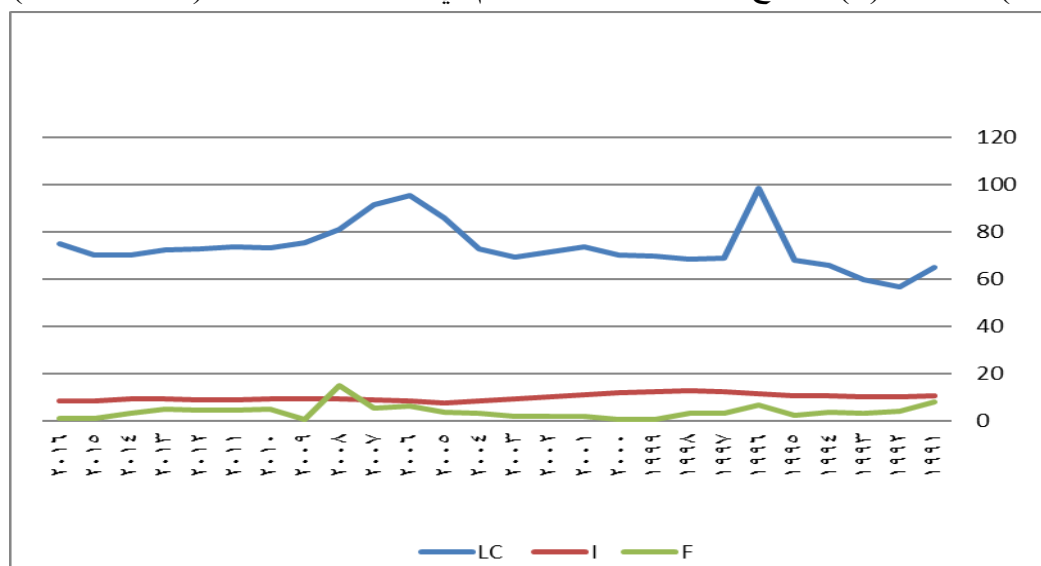
## ثانيا. واقع الائتمان المحلي ومعدل الفائدة الاسمي والتضخم في الأردن للمدة

(١٩٩١-٢٠١٦)

١. واقع الائتمان المحلي الممنوع للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦): لقد عمدت الأردن على انتهاز إصلاحات هيكلية من خلال خفض الضوابط والقيود على الائتمان المحلي أو ازالتها كالاتبعاد عن الائتمان الموجة لقطاعات معينة، ومن ثم تخفيض الإعانات الائتمانية وأسعار الفائدة التفضيلية وتخفيف القيود على حيازة سندات الخزينة التي كانت تفرض على المؤسسات البنكية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧: ١٨٣). ويعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تعكس العمق المالي ودور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي ولمعرفة مدى الاستقرار النقدي في الاقتصاد (البستنجي، ٢٠١٢: ٦٠).
- ويلاحظ أن الائتمان المحلي في الأردن قد تزايد خلال المدة (١٩٩١-٢٠٠١)، إذ بلغ عام ١٩٩١ (65%) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ليصل الى (73.8%) عام ٢٠٠١ ومن ثم أخذ بالانخفاض ليبلغ عام ٢٠٠٣ حوالي (69.4%) بسبب تداعيات أحداث 11 أيلول وما تبعها من تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي. وأخذ الائتمان المحلي بالنمو خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) ليبلغ عام ٢٠٠٦ (95.3%) وذلك بسبب ارتفاع تمويل عجز الموازنة. ومن ثم أخذ الائتمان المحلي بالانخفاض من عام ٢٠٠٧ وذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية وانخفاض التسهيلات المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص نتيجة لتخوف البنوك من منح الائتمان للعملاء من جانب العرض وانخفاض الطلب على القروض (البستنجي، ٢٠١٢: ٦٠). واستمر الانخفاض في الائتمان ليبلغ عام ٢٠١٤ (70.2%) وذلك بسبب الاضطرابات التي شهدتها المنطقة من سيطرة تنظيم داعش على أجزاء كبيرة من العراق والحروب في سوريا وانخفاض أسعار النفط. ومن ثم أخذ حجم الائتمان بالانتعاش ليبلغ عام ٢٠١٦ (75.1%) وهذا يتضح من الشكل (١) الذي يوضح اتجاهات الائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦).
٢. **معدل الفائدة:** لقد عملت الأردن على تحرير معدلات الفائدة بصورة تدريجية بغية تحسين قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات المحلية في الاقتصاد وتفعيلها، وتزامنت هذه الإصلاحات مع تحقيق معدلات فائدة موجبة نتيجة لرفع المعدلات الاسمية للفائدة. إذ يلاحظ خلال المدة (١٩٩١-١٩٩٩) اتجاه هذه المعدلات نحو الارتفاع لتبلغ عام ١٩٩٩ (12.3%) وأخذت معدلات

الفائدة بالانخفاض لتبلغ عام 2005 (7.6%). ومن ثم اتجهت معدلات الفائدة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً لتبلغ عام 2016 (8.1%)، والشكل (١) يوضح اتجاهات معدلات الفائدة الاسمي في الأردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦).

٣. **معدل التضخم:** إن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الأردن كانت تهدف الى تحقيق الاستقرار السعري إذ أسهم ذلك في حصول زيادة معتدلة في مستوى الأسعار بسبب هيكلية الدعم الحكومي ورفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات (العمر واخرون، ٢٠١٣، ٦). ويلاحظ خلال المدة (١٩٩١-٢٠٠٠) أن معدل التضخم شهد تغيرات مختلفة ليبلغ عام ٢٠٠٠ (0.6%) وأخذ هذا المعدل بالارتفاع تدريجياً ليقف فوق المستوى المقبول له عام ٢٠٠٨ ليبلغ (14.9%) نتيجة تأثره بعوامل خارجية ومحلية من أهمها ارتفاع أسعار النفط والغذاء والسلع الأساسية في السوق الدولية وتحرير أسعار المشتقات النفطية في الأسواق المحلية. وأخذ هذا المعدل بالتذبذب ليبلغ عام ٢٠١٦ (0.8%)، والشكل (١) يوضح اتجاهات معدل التضخم في الاردن خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٦).



الشكل (١) اتجاهات الائتمان المحلي ومعدل الفائدة والتضخم في الأردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦)  
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

### ثالثاً. النموذج الإحصائي

#### ١. توصيف النموذج الإحصائي

إن النموذج الإحصائي المستخدم لاختبار العلاقة التبادلية بين الائتمان المحلي (LC) ومعدل الفائدة الاسمي (I) ومعدل التضخم (F) خلال المدة الزمنية (١٩٩١-٢٠١٦) يمكن تمثيلها بالصيغة الإحصائية الآتية:

$$LC = f(I, F)$$

$$(I, F) = f(LC)$$

إذ أن:

LC: حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

I: معدل الفائدة الاسمي.

F: معدل التضخم.

والجدول الآتي يوضح البيانات التي تم استخدامها في إعداد النموذج القياسي.  
الجدول (١): الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم في الأردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦)

| السنوات | الائتمان المحلي (LC) | معدل الفائدة الاسمي (I) | معدل التضخم (F) |
|---------|----------------------|-------------------------|-----------------|
| 1991    | 65                   | 10.4                    | 8.1             |
| 1992    | 56.8                 | 10.2                    | 4               |
| 1993    | 59.6                 | 10.2                    | 3.3             |
| 1994    | 65.6                 | 10.5                    | 3.5             |
| 1995    | 67.9                 | 10.7                    | 2.3             |
| 1996    | 98.5                 | 11.3                    | 6.5             |
| 1997    | 68.8                 | 12.3                    | 3               |
| 1998    | 68.4                 | 12.6                    | 3               |
| 1999    | 69.8                 | 12.3                    | 0.6             |
| 2000    | 70.2                 | 11.8                    | 0.6             |
| 2001    | 73.8                 | 10.9                    | 1.7             |
| 2002    | 71.4                 | 10.2                    | 1.8             |
| 2003    | 69.4                 | 9.3                     | 1.6             |
| 2004    | 72.7                 | 8.3                     | 3.3             |
| 2005    | 85.8                 | 7.6                     | 3.4             |
| 2006    | 95.3                 | 8.2                     | 6.2             |
| 2007    | 91.6                 | 8.7                     | 5.3             |
| 2008    | 80.9                 | 9.0                     | 14.9            |
| 2009    | 75.5                 | 9.3                     | 0.6             |
| 2010    | 73.2                 | 9.0                     | 5               |
| 2011    | 73.5                 | 8.7                     | 4.2             |
| 2012    | 72.9                 | 8.8                     | 4.5             |
| 2013    | 72.3                 | 9.0                     | 4.8             |
| 2014    | 70.2                 | 9.0                     | 2.9             |
| 2015    | 70.3                 | 8.5                     | 0.9             |
| 2016    | 75.1                 | 8.1                     | 0.8             |

المصدر:

- بيانات البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org/indicator>).

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد إعداد مختارة (٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٧).

## ٢. تحليل النموذج الإحصائي

أ. اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة: يستخدم هذا الاختبار لقياس استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، وذلك بغية التأكد من خلوها من مشكلة الاتجاه العام، والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للمتغيرات المدروسة.

الجدول (٢): اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

| المتغير | المستوى     |                    |                        | الفرق الأول |                    |                        |
|---------|-------------|--------------------|------------------------|-------------|--------------------|------------------------|
|         | حد ثابت فقط | حد ثابت واتجاه عام | بدون حد ثابت ولا اتجاه | حد ثابت فقط | حد ثابت واتجاه عام | بدون حد ثابت ولا اتجاه |
|         | Prob*       | Prob*              | Prob*                  | Prob*       | Prob*              | Prob*                  |
| LC      | 0.058*      | 0.170              | 0.627                  | 0.000*      | 0.000*             | 0.000*                 |
| I       | 0.655       | 0.018*             | 0.383                  | 0.050*      | 0.050*             | 0.005*                 |
| F       | 0.004*      | 0.008*             | 0.125                  | 0.000*      | 0.000*             | 0.000*                 |

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9. ويبين الجدول (٢) نتائج اختبار جذر الوحدة الاستقرارية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، إذ أظهرت النتائج أن متغير الائتمان المحلي (LC) كان شبه مستقر عند المستوى وعند أخذ الفرق الأول أصبح أكثر استقراراً. وقد أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية لمعدل الفائدة الاسمي (I) وجود جذر وحدة عند المستوى بوجود حد ثابت واتجاه، وغير مستقر عند المستوى بوجود حد ثابت واتجاه، وغير مستقر عند المستوى عندما لا يوجد حد ثابت ولا اتجاه. وبعد أخذ الفرق الأول أصبح مستقراً عند الحد الثابت وبدون حد ثابت ولا اتجاه عام.

في حين متغير معدل التضخم (F) كان عند المستوى مستقراً عند الحد الثابت والحد الثابت والاتجاه العام في حين لم يكن مستقراً عندما لا يوجد لا حد ثابت ولا اتجاه، ولكن عند أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية لمعدل التضخم (F) يلاحظ أنها أصبحت مستقرة جداً سواء كان ذلك عند الحد الثابت فقط أم الحد الثابت والاتجاه العام أم بدون حد ثابت واتجاه عام.

وعلى هذا الأساس يلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغير (LC) لم تكن مستقرة عند المستوى ولكن أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها، في حين إنها عكست كلاً من السلسلة الزمنية لمتغيري معدل الفائدة الاسمي (I) ومعدل التضخم (F) ليكون مستقراً عند المستوى، وعند أخذ الفرق الأول. وعلى هذا الأساس فإن أفضل أنموذج يمكن أن يستخدم لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة هو أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، إذ يمكن استخدامه سواء كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة مستقرة عند المستوى أم عند الفرق الأول أم مزيج بينهما.

ب. اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الأنموذج باستعمال سببية جرانجر: يبين الجدول الآتي نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الأنموذج باستخدام طريقة (جرانجر) في اختبار العلاقة السببية، والذي يختبر الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) وتوجد علاقة سببية بين المتغيرات.

الجدول (٣): العلاقة السببية بين متغيرات الأنموذج باستعمال سببية جرانجر

| القرار      | Prpb  | F-statistic | Lags | Null Hypothesis<br>الفرضية الصفرية: $H_0$ لا توجد علاقة سببية |
|-------------|-------|-------------|------|---|
| رفض: $H_0$  | 0.118 | 2.63456     | 1    | I does not Granger Cause LC                                   |
| قبول: $H_0$ | 0.032 | 5.22428     | 1    | LC does not Granger Cause I                                   |
| رفض: $H_0$  | 0.220 | 1.59020     | 1    | F does not Granger Cause LC                                   |
| قبول: $H_0$ | 0.042 | 4.65674     | 1    | LC does not Granger Cause F                                   |

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

أظهرت النتائج ومن خلال الجدول (٣) عدم وجود علاقة سببية معنوية متجهة من معدل الفائدة الاسمي (I) إلى الائتمان المحلي (LC) عند مدة تباطؤ زمني واحدة إذ كانت غير معنوية ( $P: 0.118$ )، أي إن معدل الفائدة لا يؤثر في حجم الائتمان المحلي وهذا لا ينطبق مع المنطق الاقتصادي، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات. في حين تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية عكسية معنوية متجهة من الائتمان المحلي (LC) إلى معدل الفائدة الاسمي (I) إذ كانت ( $P: 0.032$ ) وهذا يعني أن حجم الائتمان المحلي يمارس تأثيره على معدل الفائدة الاسمي خلال مدة البحث وهنا يتم رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

وتشير النتائج عند مدة تباطؤ واحدة إلى عدم وجود علاقة سببية معنوية متجهة من معدل التضخم (F) نحو المتغير التابع الائتمان المحلي (LC) إذ كانت ( $P: 0.22$ )، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) التي تشير إلى عدم وجود علاقة سببية متجهة من معدل التضخم إلى الائتمان المحلي. في حين كانت نتائج العلاقة السببية العكسية معنوية إذ كانت ( $P: 0.042$ ) وهنا يتم رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية متجهة من الائتمان المحلي نحو معدل التضخم.

ج. اختبار المقدرات القصيرة الأجل لنموذج ARDL: إن الجدول (٤) يبين نتائج أنموذج تصحيح الخطأ في إطار أنموذج (ARDL) للأجل القصير

الجدول (٤): المقدرات قصيرة الأجل للنموذج ARDL

| SHORT RUN COINTEGRATING FROM                    |             |           |             |              |
|---|-------------|-----------|-------------|--------------|
| Prob  | t-statistic | Std.Error | Coefficient | Variable     |
| 0.2689  | 1.140705    | 5.116009  | 5.835855    | D(I)         |
| 0.1629  | -1.454930   | 5.051569  | -7.349677   | D(I(-1))     |
| 0.2894  | 1.091497    | 0.691416  | 0.754679    | D(F)         |
| 0.0020  | -3.606463   | 0.202395  | -0.729932   | CointEq (-1) |
| Cointeq = LC - (-0.9603*I + 1.0339*F + 80.6648) |             |           |             |              |

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

إذ تشير نتائج الجدول السابق إلى عدم وجود استجابة قصيرة الأجل وعدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع خلال مدة البحث.

أما فيما يخص معامل تصحيح الخطأ والذي يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستوجب أن يكون معنوياً وساكناً حتى يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج، ومن النتائج تظهر فيه معلمة تصحيح الخطأ البالغة (-0.72) وهي سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى أقل من 5% إذ كانت ( $P: 0.002$ ) مما يعني أن الاختلال في الأمد القصير يمكن أن يصحح خلال (1.3) سنة (1/0.72) باتجاه التصحيح الطويل الأجل.

د. اختبار المقدرات الطويل الأجل لنموذج ARDL: ويستخدم لقياس العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة وكما يتضح من الجدول الآتي:



الجدول (٥): المقدرات طويل الأجل لنموذج ARDL

| SHORT RUN COINTEGRATING FROM |             |           |             |          |
|------------------------------|-------------|-----------|-------------|----------|
| Prob                         | t-statistic | Std.Error | Coefficient | Variable |
| 0.6326                       | -0.486394   | 1.974256  | -0.960267   | I        |
| 0.2825                       | 1.107864    | 0.933241  | 1.033904    | F        |
| 0.0013                       | 3.817987    | 21.127574 | 80.664807   | LC       |

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

الجدول (٥) يبين نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين الائتمان المحلي ومحدداته وكما هو واضح من الجدول لا توجد استجابة معنوية طويلة الأجل بين الائتمان المحلي من جهة ومعدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم من جهة أخرى إذ كانت المعنوية غير إحصائية للمتغيرات المدروسة.

هـ. اختبار الحدود وفقاً لنموذج ARDL: إن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL يستخدم من أجل اتخاذ القرار وتحديد سرعة التكيف على الأجل الطويل بين متغيرات البحث الأساسية وكما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول (٦) نتائج اختبار الحدود وفقاً لنموذج ARDL

| K                     | Value    | Test Statistic |
|-----------------------|----------|----------------|
|                       | 4.33602  |                |
| 2                     | 3        | F-statistic    |
| Critical Value Bounds |          |                |
| I1 Bound              | I0 Bound | Significance   |
| 4.14                  | 3.17     | 10%            |
| 4.85                  | 3.79     | 5%             |
| 5.52                  | 4.41     | 2.5%           |
| 6.36                  | 5.15     | 1%             |

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة F-statistic المحتسبة قد بلغت (4.33602) وهي أكبر من القيمة الصغرى الجدولية عند مستوى معنوية 10% وأصغر من القيمة العظمى الجدولية عند مستوى 10%. وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وعليه فإن نتائج اختبار النموذج كانت غير محسومة إلى حد ما.

## رابعاً. الاستنتاجات والتوصيات

### ١. الاستنتاجات:

- إن اختبار ديكي فوللر الموسع بين أن السلسلة الزمنية للائتمان المحلي (LC) لم تكن مستقرة عند المستوى، ولكن أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها. في حين عكست السلسلة الزمنية لمتغيري معدل الفائدة (I) والتضخم (F) استقراراً عند المستوى وعند أخذ الفرق الأول.
- عند مدة التباطؤ الزمني الواحدة أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية متجهة من معدل الفائدة إلى الائتمان المحلي، ووجود علاقة عكسية معنوية متجهة من الائتمان المحلي إلى معدل الفائدة أي إن

الائتمان المحلي يؤثر في معدل الفائدة. وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين معدل التضخم والائتمان المحلي.

ج. ان معلمة تصحيح الخطأ في الأجل القصير البالغة (-0.72) كانت معنوية إحصائياً، إذ بلغت ( $P= 0.002$ ) عند معنوية 5% مما يعني ان الاختلال يمكن أن يصحح خلال (1.3) سنة. في حين أظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة الإحصائية الطويلة الأجل بين الائتمان المحلي ومعدل الفائدة الاسمي والتضخم.

د. إن نتائج اختبار الحدود لأنموذج ARDL كانت غير محسومة الى حد ما وبالتالي لا يمكن الجزم بوجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج.

## ٢. التوصيات:

أ. التنبؤ بمعدلات التغير في الائتمان المحلي ومعدل الفائدة والتضخم التي تساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

ب. خلق وسائل تمويلية للنشاط الاقتصادي من دون اللجوء الى الاقتراض مما يساعد على الحفاظ على معدلات الفائدة والتضخم المنخفضة والمستقرة.

ج. العمل على تقليل أثر زيادة الطلب في الائتمان المحلي في ارتفاع معدل الفائدة والتضخم.

د. إجراء دراسات قياسية تطبيقية للعلاقة التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية في العراق لمعرفة الاتجاهات العامة للاقتصاد العراقي.

## المصادر:

### أولاً. المصادر العربية

١. ابو كمال، ميرفت علي، ٢٠٠٧، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، (رسالة ماجستير) الجامعة الإسلامية، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين، متاح على الموقع الآتي:

www.al-eman.com

٢. البستنجي، جمال عبدالمنعم، ٢٠١٣، دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الاردن، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، متاحة على الموقع الآتي:

WWW.MEU.EDU.JO/LIBRARY.THESCS/586CC67D49C/6-1.PDF

٣. بيانات البنك الدولي: (<https://data.albankaldawli.org/indicator>)

٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧.

٥. زائدة، دعاء محمد، ٢٠٠٦، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، متاح على الموقع الآتي:

library.iugaza.edu.ps/thesis/68965.pdf

٦. الزبيدي، حسين بن سالم جابر، ٢٠١١، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

٧. الشافعي، محمد زكي، ١٩٩٠، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة.

٨. الشيلي، هديل أمين إبراهيم، ٢٠١٢، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، متاحة على الموقع الآتي:

WWW.MWU.EDU.JO.PDF

٩. عبد الحميد، عبد المطلب، ٢٠٠٨، البنوك الشاملة عملياتها واداراتها، الدار الجامعة، جامعة عين شمس، مصر.

١٠. عبد المنعم، السيد علي وسعد الدين، العيسى نزار، ٢٠٠٣، (النقد والمصارف والأسواق المالية)، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١١. العمر، ابراهيم صالح والعلاوي، محمد عبد الهادي والحصري، ديانا بولس، ٢٠١٣، أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الاردن ١٩٩٦-٢٠٠٨، مجلة دراسات العلوم الادارية، الجامعة الاردنية، المجلد ٤٠، العدد ١.

#### ثانياً. المصادر الأجنبية

1. Maitah, Mansoor, Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012), the Utilizing of Financial Analysis in Credit Decisions in Palestinian Commercial Banks, Journal of Moneys, Investmenst and Banking.
2. Titman, Sheridan; Keowans, J. Arther and Mertin D. John, (2011), Financial Managements: Principles and Applications.